شنـاشيـل

وين رايحين.. يا جماعة؟

■ عدنان حسين

يا لغفلتنا جميعاً!.. لستة أشهر ونحن نظن اننا نتفرج على إحدى المسرحيات التراجيكوميدية (المضحكة المبكية) التي حفل بها مسرحنا السياسي منذ العام ٢٠٠٣ في غياب المسرح الحقيقي والسينما وسائر الفنون، فإذا بنا نكتشف اننا جميعاً في الواقع كنا جزءاً من مسرحية يضحك مخرجوها ومنتجوها وممثلوها الرئيسيون والمساعدون والكومبارس علينا.

ها نحن في ختام هذه المسرحية نبكي بحرقة على ما آلت اليه حالنا على أيدي الطبقة السياسية الحاكمة، ونضحك على أنفسنا من فرط غفلتنا إذ صدّقنا بان هذه الطبقة يمكن أن تراعي مشاعرنا، نحن أبناء الشعب العراقي وبناته، وتتجاوب مع تطلعاتنا وتستجيب لمطالبنا.

قبل الستة أشهر بثمانية أشهر ضحكت هذه الطبقة علينا بالقول إنها تعمل على"تضبيط"حكومة، مختلفة هذه المرة عن حكومات المحاصصة سيئة السلوك والسمعة التي أدارت البلاد منذ السقوط، فقد ضيّعت علينا هذه الطبقة في صراعاتها من أجل السلطة والنفوذ والثروة، ومناكفاتها ومناكداتها من أجل المناصب والامتيازات وسواها من المغانم، ثمانية أشهر بعد الانتخابات بتشكيلها حكومة على نحو محاصصي فاقع للغاية، أسوأ من سابقاتها وأفقر منها في الكفاءات الاختصاصية، ما أثار ثائرتنا فخرجنا في تظاهرات صاخبة (٢٥ شباط وما بعد)، وهنا بدأ الفصل الأكثر مرارة في الضحك علينا، فالحكومة تعهدت غداة التظاهرات، بإعادة النظر في نفسها وتشكيلتها وبرنامجها وأسلوب عملها ووعدت بتحسين مستوى الخدمات المتردي للغاية، وها نحن نرى الآن ان كل تلك التعهدات والوعود انتهت الى توسيع نطاق توافقاتهم على تقاسم مناطق النفوذ بتسمية ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية... انهم بذلك وسّعوا في الواقع نطاق ضحكهم علينا واحتقارهم لنا.

يا لخيبتنا ويا لمصيبتنا!.. بدلاً من ان تبني لنا حكومة الشراكة (أو الشرباكة، لا فرق) الوطنية محطة لتوليد الكهرباء، أو تحسّن مفردات البطاقة التموينية، أو ترمّم مدرسة آيلة للسقوط أو مستشفى متهالكاً من الخارج وسيئ الخدمات من الداخل، أو تبلط شارعاً ظلّ محفراً منذ قبل السقوط، أو تبدأ مشروعا جديداً للري او لاستصلاح قطعة أرض زراعية أكلها الملح او التهمتها الصحراء، أو تضع خطة للتقليص من مستوى البطالة المرتفع أو لخفض منسوب الفقر العالي.. وبدلاً من.. ومن... ومن.. ومن، افتتحت لنا مقهى.. نعم مقهى، فهؤلاء النواب الثلاثة الذين عَينهم مجلس النواب للتوّ في صفقة جديدة فاسدة تتجاوز على مبادئ الدستور وأحكامه، وتناهض حقوق الشعب وإرادته، ليس لديهم ما يفعلونه سوى شرب الشاي والقهوة وتدخين السجائر، وربما الأركيلة أيضا، ولعب الدومينو والطاولي، وربما الورق كذلك، وبرم الشوارب وتضبيط ربطات العنق والطقطقة بحبات المسابح.. الخ! (هل بوسع أحد ان يدلنا على أعمال عظيمة أنجزها نائبا الرئيس في الدورة السابقة، كافتتاح مشاريع صناعية او زراعية أو خدمية، أو النزول الى الميدان للإطلاع على أحوال الناس والتعرف على مشاكلهم وتلمس معاناتهم اليومية الرهيبة؟).

السؤال الكبير الملح.. الممض والكاوي الذي يتعيّن على كل عراقي وعراقية أن يطرحه، باللغة المحكية، على نفسه وعلى الآخرين وفي وجوه طبقتنا السياسية التي تزداد فساداً وصلفاً وعبثاً في مصير البلاد والعباد يوما بعد آخر: وين رايحين يا جماعة؟

أخيراً، لا يفوتني أن أعزّي نفسي وعائلتي التي تحمّلت معي المشاق والمعاناة بسبب كفاح ثلاثين سنة ضد الدكتاتورية ومن أجل النظام الديمقراطي الفيدرالي وحقوق الإنسان والكرامة.. أعزّي رفيقاتي ورفاقي من نشطاء الحركة الوطنية الديمقراطية وأصدقائي من كل القوميات وسائر بنات وابناء الشعب العراقي الأحياء منهم والأموات ، وبخاصة الشهداء الذين سقطوا من أجل عراق يختلف عن عراق صدام حسين وعن عراق الطبقة السياسية الحاكمة الآن.. أعزّي الجميع بهذا المُصاب الجلل.. مُصاب ذبح الدستور ذبحاً، علنا وعلى رؤوس الأشهاد على طريقة بن لادن والزرقاوي.

برلمانيات: الكتل تزاحمت على منصب تشريفي وأقصت المرأة

السهيل: العراق دولة فحول والمناصب توزع للترضية السياسية

□ بغداد / المدى

انتقد عدد من البرلمانيات عدم اختيار شخصية نسوية لمنصب نائب رئيس الجمهورية، مؤكدين ان وجود ثلاثة نواب هو اثقال للموازنة وتمثيل لرغبة القيادات السياسية.

النائبة عن التحالف الوطني سوزان السعد أشارت في تصريحات لـ"المدى" إلى ان هذا الأمر يدل على عدم وجود إنصاف للمرأة، موضحة ان الترشيحات لهكذا مناصب يكون من قبل رؤساء الكتل السياسية، متابعة ان ترشيح كل من عبد المهدي والهاشمي والخزاعي كان لترضيات شخصية.

وأضافت السعد انه كان من الأجدى برؤساء الكتل ترشيح شخصية نسوية الى هذا المنصب التشريفي حتى يعوضون المرأة ما خسرته في الحكومة، مشددا على ان الاتفاقات السياسية هي ما أفضت الى هذا الأمر لاسيما وان اتفاقيات اربيل كانت بحضور زعماء الكتل السياسية ولم توزع نسخة من هذه الاتفاقيات على الأعضاء البقية.

وأكدت السعد ان زعماء الكتل السياسية لم يأخذوا بعين الاعتبار مطالبات المتظاهر العراقي والمرجعية الدينية وعمدوا على استحداث مناصب شرفية لا حاجة لها سوى انها ترهق ميزانية الدولة.

وعلى ما تقول السعد فإن ائتلافي العراقية ودولة القانون هما من اتفقا على تمرير المرشحين كونهما المهيمنين على البرلمان، وعلى المواطن العراقي ان يصحو خلال الانتخابات القادمة ويختار من يمثله بالصورة الصحيحة.

ونبهت السعد الى ان التصويت بالأيادي أسهم وبشكل كبير في تمرير المرشحين، مستدركة بالقول لو كان التصويت الكترونيا لوضع النائب أمام ضميره ولتغيرت النتائج بشكل كبير الا ان النائب عادة ما يصوت وفق ما يصوت عليه رئيس كتلته.

وتقول النائبة عن القائمة العراقية ندى الجبوري في حديث لـ"المدى"إن التصويت على نواب رئيس الجمهورية يعد تعميقا لمبدأ المحاصصة التي شابت العملية السياسية منذ ٢٠٠٣.

وتقول الجبوري إن المرأة هي من تستحق هذا المنصب على ان ترعى من خلاله الشؤون النسوية، معتبرة ان التهميش الذي تعاني منه المرأة يمثل غيابا حقيقيا للديمقراطية داخل العراق، معتبرة ان المحاصصة الحزبية ليست اقل وطأة من المحاصصة الحزبية.

وشككت الجبوري بمصداقية الجزء الأول من التصويت الذي كان على تقديم المرشحين في سلة واحدة متسائلة"هل نحن نتسوق كي يتم التصويت عليهم في سلة واحدة؟"، مشددة على ان رأي المواطن العراقي كان بالضد من هذه المسألة فلا يجوز بناء مؤسسات دولة حديثة مبنية على الترهل. وبينت الجبوري أن تحقيق النصف زائد واحد مسألة طبيعية داخل مجلس النواب ولاسيما في قضية التوافقات السياسية، مبينة ان الذين صوتوا للمشروع هم جزء من العراقية ودولة القانون والتحالف الكردستاني.

النائبة المستقلة صفية السهيل قالت إن النساء دائما ما يفاجأن بالتهميش، موضحة أن الكتل السياسية دائما ما تبعد المرأة عن المناصب الرئاسية، مشددة على ان هذا الأمر بات سياسية عامة والجميع معني بها.

وتساءلت السهيل"الى متى تستمر المرأة تطالب بحقها؟"مبينة يبدو أن هنالك مشكلة حقيقة في فهم الديمقراطية في العراق، مشددة على ان العملية السياسية مؤسسة بنيت برمتها على أساس محاصصة سياسية وتوافقات داخل الكتل السياسية الرئيسية، منوهة الى ان كل الاجتماعات التي تمت ما بعد الانتخابات بمفاوضات ذكورية بحتة، فضلا عن التأكيد على تمثيل القيادات السياسية الذكورية في المناصب العليا للدولة، مشخصة المشكلة في غياب المرأة ومنذ سقوط النظام المباد حتى اللحظة عن القرار السياسي وفي المناصب السيادية، فضلا عن ان العملية السياسية بمجملها تحتوي على خلل للتمثيل التنفيذي وبالتالي كانت المرأة مغيبة عن المفاوضات.

وعلى ما تقول السهيل فإن الشراكة الحقيقة تكون ما بين الرجل والمرأة، موضحة ان التغييب يشمل الشباب ايضا، مؤكدة ضرورة ان يسن قانون جديد للانتخابات يعمل على تمثيل حقيقي للمرأة، من خلال الكوتا البرلمانية لكي يكون التنافس ما بين المرأة نفسها ولا تكون أداة للأحزاب السياسية لتنفيذ أجندة معينة فضلا عن كوتا داخل الكتل السياسية التي ترشح الى الانتخابات، داعية الى الحد من المناصب الشرفية التي أثقلت الميزانية وبشكل كبير.

وبدورها تقول النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية الا طالباني لـ"المدى"إن وجود ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية أمر مبالغ فيه ولا مبرر له، مبينة ان نائبا واحدا يكفي لهذا المنصب لاسيما مع عدم وجود اي صلاحيات له.

وأضافت طالباني"إلا أن الصفقات والتوافقات السياسية التي كانت ضمن مبادرة اربيل أعطت المناصب الى شخصيات من كتل معينة"، مبينة ان نظام احتساب النقاط هو من أسهم في تعميق هذه الحالة بسبب ان كتلا لم تحصل على الوزارات واستحقاقاتها تتطلب وجود مناصب كنائب رئيس الجمهورية، مشددة على انه في حال عدم التصويت على النواب سيؤدي الأمر الى إعادة تشكيل الوزارة من جديد.

ولفتت طالباني إلى أن معظم الكتل السياسية تقف بالضد من وجود ثلاثة نواب الا أن التوافق هو من اخذ مجراه، مشددة على معرفة الكل في حسم هذا الموضوع منذ البداية بنظام النقاط الذي اعتمد في توزيع الوزارة بالتالي هي ترضية لشخصيات ضمن كتل معينة، مبينة ان الكتلة النسوية طالبت بنائب واحد على ان تكون امرأة من القومية التركمانية، لإعطاء دور لهذه القومية في المناصب السيادية.

واغفل البرلمان العراقي مطالب الرأي العام وقوى المجتمع المدني بتصويته الخميس على نواب رئيس الجمهورية الثلاث. فيما اعتبر النائب صباح الساعدي قرار المجلس اهانة كبيرة للشعب العراقي.

وأدى عادل عبدالمهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي اليمين الدستورية بعد أن صوت عليهم مجلس النواب بالأغلبية.

مجلس النواب صوت بالأغلبية على اختيار عادل عبد المهدي عن المجلس الأعلى الإسلامي وطارق الهاشمي عن القائمة العراقية وخضير الخزاعي عن ائتلاف دولة القانون نواباً لرئيس الجمهورية، كما صوت بالأغلبية على إقالة عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إياد الكناني على خلفية طلب قدمه ١٠١ نائب.

وحذر القيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق خضير الخزاعي، في الـ٢٩ من نيسان الماضي، من تدمير التحالف الوطني وتفجير الوضع السياسي في البلاد، في حال عدم المصادقة على ترشحيه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، متهماً البعثيين وجهات ذات العلاقات السيئة مع المالكي بالوقوف وراء عرقلة ترشيحه للمنصب.

وعلق مجلس النواب العراقي جلسته الـ٥٤، التي عقدت في ١٤ نيسان الماضي وخصصت للتصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة دفعة واحدة، بعد انسحاب نواب دولة القانون لشكوكهم بشأن جدية تصويت النواب على خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

وكان النائب عن التحالف الوطني سامي العسكري دعا، في الـ١٥ من نيسان الماضي، مرشح ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي إلى سحب ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، وفيما طالب القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي بالتمسك بسحب ترشيحه، شدد على ضرورة تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية ليصبح نائباً واحداً فقط.

كما دعا المجلس الأعلى الإسلامي، في الـ١٤ من نيسان الماضي، مرشح ائتلاف دولة القانون لمنصب نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي إلى سحب ترشيحه من المنصب، الذي قال إنه"يرهل الحكومة"، لافتاً إلى أن سحب الترشيح سيكون احتراماً لرأي المرجعية الدينية في النجف التي أوصت بترشيق مناصب الدولة. وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قدم، في السابع من شباط الماضي، طلباً إلى رئاسة البرلمان، يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، واستحداث نائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب، في حين قدم ثلاثة أسماء لشغل مناصب نواب رئيس الجمهورية، وفقاً لقانون نواب الرئيس، الذي صوت عليه البرلمان.

> نظام احتساب النقاط هو من أسهم في تعميق الأزمة بسبب كتل لم تحصل على الوزارات واستحقاقاتها تتطلب وجود مناصب كنائب رئيس الجمهورية، وفي حال عدم التصويت على النواب سيؤدي الأمر إلى إعادة تشكيل الوزارة من جديد

هناء أدور: السياسيون يواصلون إهمال مطالب الشارع

مجتمع مدني: سلة النواب الثلاثة فساد سياسي وتجاوز على إرادة العراقيين

□ بغداد / سها الشيخلي

وصف ناشطون في المجتمع المدني صفقة تسمية ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية بالفساد السياسي، معتبرين أن قرار البرلمان تجاوز على إرادة العراقيين.

وأكدت هناء أدور رئيسة جمعية الأمل العراقية ان الأمر يمكن ان يوصف بكونه فسادا سياسيا كبيرا مشيرة الى ان القادة السياسيين يتحملون نتائج هذا الفساد، وستكون كارثة عندما يتجاوز السياسيون آراء الناس ويتصرفون في معزل عن آراء الشعب، إن عدم الاهتمام بآراء المواطنين يعني ان الدولة تعمل بغض النظر عن اخذ رأي المواطن، ثم ما هي الوظائف المحددة التي سيقوم بها هؤلاء النواب الثلاثة؟ وترى ادور ان نائبا واحدا فقط يمكن ان يقوم بالعمل وتتساءل لماذا ثلاثة؟ مع علمنا ان منصب رئيس الجمهورية هو منصب تشريفي وبروتوكولي، الموضوع برمته يعني إثقالا لميزانية الدولة التي هي في الأساس مثقلة، وتشير ادور إلى انها يوم الجمعة كانت مع التظاهرات التي كانت تجري في ساحة التحرير في الباب الشرقي فوجدت الناس ضاجة بالسخط وعدم الرضا على الحكومة، وان المواطنين حانقون لانهم أعربوا في السابق عن عدم رغبتهم بقبول ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية لكن الحكومة لم تأخذ برأيهم، وهذا يعني ان الحكومة تعمل دون الرجوع الى آراء المواطنين وستكون النتائج وخيمة على الحكومة، وترى ادور ان الموضوع برمته يعني ان هناك ترضيات على حساب العملية السياسية كلها، وهذا سيولد أزمة لذا فنحن برأي ادور أصبحنا ندخل نظام الأزمات فمن أزمة الى أزمة أخرى، واننا الان أمام أزمة جديدة وصعبة الحل.

أمين سر الاتحاد العام للكتاب في العراق المحامي الفريد سمعان قال:لست مع انتخاب نائب جديد لرئيس الجمهورية كما أرى ان الموجودين يكفون.. ولا أجد صدى لما هو موجود الان بل فقط نواب يتقاضون رواتب ومخصصات ضخمة ترهق كاهل الخزينة، فالعمل المنظم يحتاج الى اقل عدد من العاملين، الذين يسعون بكل جهودهم لانجاز المهمات الملقاة على عاتقهم، وعليهم ان يحتضنوا الوطن بسواعدهم وأفكارهم وبكل ما يستطيعون، انا ضد الإكثار من المناصب، ويرى سمعان الموضوع برمته لا يخرج عن كونه محاصصة سقيمة، فمن الأفضل ان توزع المهام على اقل عدد من الناس، ويجد ان منصب رئيس الجمهورية لا يحتاج الى ثلاثة نواب، ويكفي رئيس مكتب يقود عمل رئيس الجمهورية بكل انتظام وبالتالي لا نحتاج الى هذه الكثرة من النواب. وترى الدكتورة خيال الجواهري من رابطة المرأة العراقية، ان منصب النائب الثالث زائد عن الحاجة كما تجد ان النائب خضير الخزاعي غير مقبول لدى الجميع مع ان جميع المتظاهرين لا يريدونه، فأين الديمقراطية؟ وتعجب الجواهري من الحكومة التي تريد ترشيق الدولة من جهة ومن جهة اخرى تخترع منصب نائب ثالث للرئيس، ومع كل ذلك ترى الجواهري ان النائب الثالث غير مرغوب به وقد خلف فضائح وراءه في وزارة التربية، وتؤكد الجواهري ان غياب الديمقراطية سيخلف خيبة أمل كبيرة للشعب، وان إغراق البلد بمشاكل منها التلويح بحل البرلمان، واتفاقية الانسحاب يعني عدم وجود علاج وعدم وجود الحلول الجدية فالقوانين غير مفعلة وتجد الجواهري ان كل ذلك يعرقل مسيرة الحكومة، كما ترى ان نائبا واحدا كاف فلماذا ثلاثة؟ هؤلاء النواب سيرهقون الدولة كثيرا بتخصيص رواتب ومخصصات رئاسية كثيرة، وترى الجواهري ان الحكومة تفكر في امتيازاتها فقط.

ويرى المهندس محمد الربيعي مدير التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد ان تخصيص نائب ثالث لرئيس الجمهورية هو تحد كبير يمارسه القادة السياسيون ضد متطلبات الشعب.

وتساءل الربيعي لماذا نائب ثالث ومنصب رئيس الجمهورية هو منصب فخري؟ السياسيون مسؤولون أمام الشعب وسيحاسبهم يوما ما! ويؤكد الربيعي ان وراء كل ذلك أطماعا سياسية ومحاصصة وتوافقا والشعب يدفع الثمن، ولحد الان لم يتم تعيين وزراء أمنيين، أين عمل الحكومة؟ اين التنمية التي يجب ان تبادر بها الدولة، انها مهتمة فقط بالمناصب والكراسي.

ويرى فالح كاظم زاير من مجلس السلم والتضامن ان منصب رئيس للجمهورية لوحده بدون نواب كاف ويفي بالغرض، الا ان المحاصصة بين الأطراف هي التي أوجدت واستحدثت هذا المنصب فمنصب رئيس الجمهورية هو منصب (تشريفي) وهو الذي يراقب أداء الحكومة، كما يجد زاير ان وجود ٤٢ وزارة يعد كبيرا جدا ويمكن ان تختصر ب١٧ وزارة فقط، فنحن كما يشير زاير في مرحلة يتوجب علينا اختصار العمل من اجل ان لا نرهق الميزانية، ويصر زاير على ان مناصب ثلاثة نواب لا حاجة لها، وان يكون الرئيس لوحده فلكل نائب من نواب الرئيس مستشارون وهذا يعني مخصصات ورواتب وتقاعدا بعد ذلك لأناس لا يعملون شيئا، ففي كل دول العالم لا تصرف رواتب تقاعدية للنواب بعد إكمال فترة الأربع سنوات بل مبلغ مكافئة نهاية الخدمة، لذلك نجد التكالب على شغل منصب النائب كما يرى زاير.

> الحكومة تعمل دون اعتبار آراء الشارع العراقي وستكون النتائج وخيمة عليها.. ترضيات تأتي على حساب العملية السياسية كلها، وهذا سيولد أزمة وأصبحنا ندخل نظام الأزمات.. إننا الان أمام أزمة جديدة وصعبة الحل

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون